



قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال  
جلسات الأسئلة الشفهية  
دورة أكتوبر 2010

ر.ت	الجلسة	القطاع الحكومي	موضوع السؤال	جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا
01	الجلسة الثانية/ 19 أكتوبر 2010	التجهيز والنقل	✓ تنفيذ مدونة السير ✓ صعوبات تطبيق مدونة السير المتعلقة بالحمولة وتأثير ذلك على تموين السوق ✓ إجراءات تطبيق مدونة السير	ذكر السيد الوزير في البداية بمجهودات الوزارة -مباشرة بعد مصادقة البرلمان على مدونة السير- من خلال تحديد كل الإجراءات واتخاذ التدابير العملية اللازمة لتفعيلها على الوجه الأكمل، عبر اتباع منهجية عمل تشاورية تعتمد على التنسيق المستمر المؤطر من طرف لجنة قيادة (comité de pilotage). وفيما يخص البنية التحتية: تم إعداد برنامج للفترة 2010-2011 بتكلفة 220 مليون درهم يهم 16.834 كلم من الطرق والتي تؤمن 80% من حركة السير الإجمالية على الصعيد الوطني وتخص: - 18.000 وحدة من التشوير العمودي بتكلفة 12 مليون درهم، - 8.000 كلم من التشوير الأفقي بتكلفة 40 مليون درهم، - 9.300 متر مربع من علامات التشوير القبلي بتكلفة 15 مليون درهم، - 47.000 وحدة من علامات تحديد مجال الطريق وعلامات ب 12 الخاصة بالمنعرجات بتكلفة 14 مليون درهم، - 270.000 متر طولي من حواجز السلامة بتكلفة 96 مليون درهم،



- 162.000 وحدة من أجهزة تحديد قارعة الطريق العاكسة للضوء بتكلفة 12 مليون درهم،

- 80 وحدة من بوابة التنشوير بتكلفة 7 مليون درهم،

- 5.000 بورنة كيلومترية بتكلفة 4 مليون درهم،

- 10 شاحنات الكترونية ب 20 مليون درهم،

**وفيما يتعلق بإشكالية الحمولة وعلاقتها الجدلية مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية:** عملت الوزارة في إطار العمليات والإجراءات المواكبة لدخول مدونة السير حيز التنفيذ ومن خلال مشروع القانون المالي لسنة 2011، برفع قيمة المنحة إلى ما بين 115.000 و 155.000 درهم، وتمديد البرنامج لفترة إضافية من ثلاث سنوات (2012 و 2013)، فعلى سبيل المثال يمكن لمالك مجموعة متمفصلة (جرار+ مقطورة) أن يستفيد من منحة تتراوح ما بين 230.000 درهم و 310.000 درهم.

أما بالنسبة للشاحنات الصغيرة المعروفة ب3.5 طن يضيف السيد الوزير أن هذه إشكالية جديدة ومركبة طفت على السطح منذ فاتح أكتوبر فقط، وأن وزارته بصدد تحديد التصور العملي الناجع لحلها.

وبالنسبة للنقل القروي هناك رؤية جديدة ستمكن من تأهيله على مدى خمس سنوات من 2010 إلى 2014 بغاية تحسين الخدمة مع إدماج النقل السري في منظومة النقل المنظم وتتمحور أساسا حول:

- رخص من الدرجة الثالثة تغطي مجالا معينا يمكن أن يشمل عدة جماعات،
- عربات لنقل الأشخاص أو البضائع أو هما معا في ظروف تحترم شروط السلامة والراحة،



<p>وتأخذ هذه الرؤية بعين الاعتبار الناقلين الغير المنظمين لتأهيلهم تدريجيا، لذا ستتسم الفترة الانتقالية بالتعامل مع هؤلاء الناقلين ببعض من التسامح لكن مع الحرص على احترام شروط السلامة الطرقيه.</p> <p>أما بالنسبة للنقل الفلاحي فقد أقرت المدونة فترة انتقالية سيبقى خلالها الوضع على ما هو عليه إلى حين اتخاذ الإجراءات الضرورية للتعامل مع القانون.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه نظرا لطبيعة الآليات الفلاحية، واعتبارا لكون القطاع الفلاحي يعد من أهم الركائز الاقتصادية في المغرب، ولكون نسبة كبيرة من السكان النشيطين بالعالم القروي يعملون بهذا القطاع الحيوي، فإن مقتضياته القانونية سيتم البث فيها بطريقة مدروسة بإمعان وتريث، حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العالم القروي والقطاع الفلاحي، والتوصل إلى وضع مساطر واضحة وبسيطة سهلة التطبيق ترضي كافة الأطراف.</p> <p>ولهذه الغاية سيتم التقرب عبر وزارة الفلاحة من الغرف الفلاحية لإنجاز دراسة مشتركة معها لإحصاء الفلاحين حسب المناطق والأنشطة التي تتطلب منهم استعمال المركبات الفلاحية على الطريق العمومية، وإحصاء السائقين الفلاحين ونسبة توفرهم على رخصة السياقة ونسبة التكوين في مجال السياقة ودراسة الأجال اللازمة لتمكينهم من التوفر على رخصة السياقة وبطاقة تسجيل المركبات الفلاحية. وعلى ضوء هذه الدراسة ستتضمن الحكومة من إصدار المرسوم الذي يحدد آجال وكيفية تطبيق مقتضيات مدونة السير بالنسبة للقطاع الفلاحي.</p>	سياقة الآلات الفلاحية	التجهيز والنقل	الجلسة الثانية/ 19 أكتوبر 2010	02
<p>شدد السيد الوزير على الاهتمام الملكي الكبير بالعالم القروي بغية تدارك التأخر وتصحيح الاختلال المجالي والاجتماعي بين العالمين القروي والحضري، وكذا انكباب الحكومة على إعداد وتنفيذ برامج واستراتيجيات عامة وقطاعية تهدف</p>	إعادة هيكلة المراكز القروية	الإسكان والتعمير والتنمية المجالية	الجلسة الثانية/ 19 أكتوبر 2010	03



<p>إلى تنمية العالم القروي والمراكز الصاعدة على وجه الخصوص، أي تلك المراكز التي تملك مؤهلات للنمو الذاتي من حيث نموها الديمغرافي والمجالي المضطربين إلى جانب ديناميكية التمدين.</p> <p>وبخصوص برنامج العمل 2008-2012 يضيف السيد الوزير فهو يتضمن إنجاز 81.000 وحدة مقسمة إلى 45 ألف وحدة لإعادة الهيكلة، وذلك لمعالجة تقادم وتدهور الأنسجة في إطار برامج إعادة الهيكلة التي تشرف عليها الوكالات الحضرية إلى جانب الجماعات المحلية وباقي الفاعلين، و36 ألف وحدة مخصصة للتجزئات والوحدات السكنية الاقتصادية.</p>				
<p>أكد السيد الوزير بخصوص المقترحات الواردة في المادة 18 من مشروع قانون المالية لسنة 2011 التي تقضي بتحويل التدبير المالي والإداري والتقني لصناديق العمل إلى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، حرص وزارته وحرصه الشخصي على الحفاظ على حقوق المستخدمين بهذه الصناديق كاملة، وأضاف أن أي إجراء بما فيه المغادرة الطوعية وبشروط جد تحفيزية لن يكون إلا في إطار القانون، وصيانة حقوق المستخدمين بمختلف فئاتهم، وكذا الحفاظ على حقوق ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية وضمانها كاملة أثناء إنجاز عملية التحويل، إذا ما صادق المشرع الذي تبقى له كامل الصلاحية للبت في ما تضمنه مشروع القانون المالي 2011 بهذا الشأن.</p>	<p>✓ صناديق العمل ✓ وضعية صناديق العمل</p>	<p>التشغيل والتكوين المهني</p>	<p>الجلسة الخامسة/ 09 نونبر 2010</p>	<p>04</p>
<p>أكد السيد الوزير أنه للحد من هذه الظاهرة، اتخذت الوزارة خلال السنوات الأخيرة العديد من الإجراءات والتدابير للنهوض بالمنظومة الوطنية للبحث والابتكار والرفع من مردوديتها وجعلها أكثر جاذبية لتستجيب لطموحات وتطلعات الباحثين ولتساهم في مواجهة الإكراهات الداخلية والخارجية، وتواصل الوزارة جهودها في هذا الشأن وفق توجهات الاستراتيجية الوطنية لتنمية البحث العلمي في أفق 2025 والبرنامج الاستعجالي 2009-2012 اللذين من بين أهدافهما الأساسية على المدى المتوسط والبعيد الرفع بمستوى المنظومة الوطنية</p>	<p>✓ هجرة الكفاءات الوطنية</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الخامسة/ 09 نونبر 2010</p>	<p>05</p>



للبحث والابتكار وضمان إمكانيات وظروف عمل تجعل الباحثين يفضلون البقاء في المغرب عوض التفكير في الهجرة إلى الخارج.

وأضاف أن البرنامج الاستعجالي 2009-2012 جاء بمشروع ضخم وطموح رصد له غلاف مالي قدره 720 مليون درهم، يروم النهوض بالبحث العلمي ببلادنا وتحسين مردوديته عن طريق:

- ✓ تحسين حكمة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار وتتبع أنشطتها؛
- ✓ جعل مهنة الباحث أكثر جاذبية؛
- ✓ الزيادة في تمويل أنشطة البحث العلمي وتوزيع مصادره وضمان استمراريته؛
- ✓ تثمين نتائج البحث العلمي؛
- ✓ النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي.

وفي نفس السياق، وعملا بتوجيهات السيد الوزير الأول، أحدثت مؤخرا لجنة وطنية مكونة من ممثلي مختلف الوزارات المعنية بالبحث العلمي، وعهد إليها التفكير في سبل تحسين حكمة المنظومة الوطنية للبحث والابتكار وجعلها تستجيب لطموحات وتطلعات الموارد البشرية العاملة في هذا المجال. ويرتكز عمل هذه اللجنة على ثلاث محاور أساسية وهي:

- ✓ حكمة المنظومة مع التركيز على التدبير والتنسيق والتقييم والتعاون والإعلام والتواصل
- ✓ وتثمين نتائج البحث ؛
- ✓ مشروع نظام أساسي خاص بالباحث؛
- ✓ مشروع قانون يرسم التوجهات العامة للبحث العلمي من حيث تدبيره وتخطيطه وبرمجته وتنسيقه وتمويله وتثمينه وانفتاحه على محيطه الوطني والدولي .

ومن أجل الاستفادة من الكفاءات المغربية المهاجرة أو المقيمة بالخارج يضيف السيد الوزير تم إعداد سياسة وطنية لإشراك هذه الكفاءات في التنمية العلمية



<p>والتكنولوجية للبلاد. وتوجد حاليا خليتان للنهوض باستقطاب هذه الكفاءات للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، إحداهما بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني والأخرى تحتضنها الجمعية المغربية للبحث التنموي (R&amp;D MAROC).</p> <p>وتتوفر الخلية الأولى على قاعدة أولية للمعطيات الخاصة بالكفاءات المغربية المقيمة بالخارج تهم ما يزيد عن 500 باحث، ويقوم حاليا طاقم هذه الخلية في إطار المنتدى العالمي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج (استراتيجية FINCOME) بتحيين هذه المعطيات.</p> <p>وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تركز على مبدأ الاختيارية وأن آلياتها تتحرك وتعمل في اتجاه الكفاءات المغربية بالخارج التي تعبر عن قابليتها واستعدادها للمساهمة في مختلف المجالات تبعا لطالب مسبق من قبل الجهات المعنية (مقاولات وجامعات ومعاهد وجماعات محلية وإدارات عمومية وغيرها). ويشمل هذا الدعم نوعين من الأنشطة، الأول يخص الخبرات التي تروم نقل المعرفة أو التكنولوجيا العالية و/أو الخاصة، والنوع الثاني يتعلق بتنشيط الملتقيات العلمية أو التقنية التي تحضر لإطلاق مشاريع كبرى أو ذات صبغة إستراتيجية.</p> <p>ولتعزيز دور استراتيجية FINCOME، تخصص الوزارة تمويلا سنويا يمكن من تغطية مصاريف النقل والإقامة للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج عند قيامها بمهام بالمغرب في إطار مشاريع محددة.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن التطور الكبير الذي شهده التعليم العالي ببلادنا خاصة في ظل عشرية الإصلاح، والذي تجلّى في توسيع الجامعة المغربية، وإحداث مؤسسات جديدة، خلق ضغطا متزايدا على السكن بالأحياء والإقامات الجامعية. و أنه من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على الأحياء، فإن المجلس الإداري للمكتب</p>	<p>وضعية الأحياء الجامعية ببلادنا</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الخامسة/ 09 نونبر 2010</p>	<p>06</p>



الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية قد أقر برنامجا طموحا يمتد على خمس سنوات ويشمل:

- ✓ تأهيل وتوسيع الأحياء والإقامات والمطاعم الموجودة،
- ✓ بناء أحياء و مطاعم جديدة،
- ✓ تجهيز الإقامات الموجودة بمطاعم

وتبلغ تكاليف هذا البرنامج حوالي 1243 مليون درهم. وبالفعل أبرمت مجموعة من الصفقات من أجل إعادة تأهيل وتوسيع مجموعة من الأحياء والإقامات الجامعية، منها الحي الجامعي ظهر المهرز 2 بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس بزيادة 350 سرير. ولأن الدولة لا يمكنها تمويل كل المشاريع سعت الوزارة إلى خلق شراكة مع الخواص، أثمرت عن إبرام اتفاقيات مع مجموعة الشعبي وصندوق الإيداع والتدبير وبعض المنعشين العقاريين من أجل إنجاز وحدات سكنية. و أضاف السيد الوزير أنه تماشيا مع مبادئ وأهداف وتدبير البرنامج الإستعجالي قامت الوزارة من خلال العقد المبرم مع المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية على بلورة عدة مشاريع تهدف إرساء نظام الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة . وسعيا لضمان تكافؤ الفرص تم العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من السكن ومن الإطعام عبر:

1. **توسيع قاعدة المستفيدين من السكن من خلال:**

- ✓ توسيع شبكة استقبال الأحياء الجامعية بما مجموعه 15400 سرير إضافي في أفق 2012 أي بنسبة نمو قدرها 50% .
- ✓ خلال سنة 2010 تمت برمجة تأهيل 8 أحياء جامعية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية بكل من الحي الجامعي بأكادير والسويصي الأول بالرباط بحوالي 1500 سرير وإحداث مطعمين جامعيين بكل من أكادير ومكناس .



<p>✓ ومن المقرر بناء 5 أحياء جامعية جديدة وتوسيع 6 أحياء، فضلا عن إصلاح الأحياء الجامعية الباقية وعددها 13 حيا .</p> <p>2. توسيع قاعدة المستفيدين من التغذية عبر:</p> <p>✓ تقديم حوالي 6 ملايين وجبة إضافية بحلول 2012 أي بنسبة نمو 90% مقارنة مع سنة 2008.</p> <p>✓ وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة بصدد تجربة تعاون مع القطاع الخاص من أجل توفير الإطعام للطلبة بأربع مدن لا تتوفر على مطاعم جامعية.</p> <p>وهكذا فإن المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية يعمل، سواء بإمكانياته الذاتية أو بشراكة مع الخواص، على توسيع الطاقة الاستيعابية لإيواء الطلبة، هدفه في ذلك الاستجابة للطلب المتزايد على السكن حتى يتمكن الطلبة من الانصراف إلى التحصيل في ظروف مقبولة.</p>				
<p>أكدت السيدة الوزيرة أن المجهودات المبذولة في هذا الإطار مكنت من رفع نسبة الكهرباء القروية من 18% سنة 1995 إلى ما يفوق 96.7% إلى حدود شهر شتبر 2010، ويمثل هذا الرقم نسبة المساكن التي تم ربط الدواوير التي تنتمي إليها بالشبكة الكهربائية.</p> <p>أما بالنسبة لنسبة الربط الحقيقي والتي يمكن تعريفها كعدد المشتركين القرويين بالنسبة لعدد المساكن التي تم ربط الدواوير المنتمية لها بالشبكة الوطنية في إطار برنامج الكهرباء القروية الشمولي فإن نسبتها تصل حاليا إلى حوالي 82%.</p> <p>وأضافت أن معظم الأشغال المتعلقة بالكهربة القروية تعرف سيرا عاديا، باستثناء بعض الصعوبات التي قد تعيق عملية إنجاز الأشغال من طرف بعض المقاولات والتي تعتبر مرحلية، وتتم معالجتها عن طريق إيجاد حلول مناسبة واستعجالية بإشراف جميع الجهات المختصة.</p> <p>ومن أجل استكمال كهربة الدواوير المتبقية وخاصة منها التي سبق أن برمجت للكهربة بواسطة الألواح الشمسية، فيتم حاليا إعداد مشروع لكهربة 4.200 دوارا</p>	<p>نتائج البرنامج الوطني لكهربة العالم القروي</p>	<p>الطاقة والمعادن والماء والبيئة</p>	<p>الجلسة السابعة/ 23 نونبر 2010</p>	<p>07</p>





<p>(136 ألف مسكنا) ما بين 2011 و 2013 بغلاف مالي يقدر ب 3.850 مليون درهم وذلك استجابة لمطالب الساكنة التي لم تستفد من الكهرباء. أما فيما يخص الجانب التمويلي للبرنامج، فيتركز على مبدأ الشراكة بين الجماعات المحلية والمستفيدين من جهة، والمكتب الوطني للكهرباء من جهة أخرى، ويتم هذا التمويل بالنسبة للدواوير التي تستجيب للمعايير المعتمدة على الطريقة التالية:</p> <p>✓ الجماعات المحلية: 2085 درهم عن كل مسكن أو 500 درهم سنويا عن كل مسكن لمدة خمس سنوات.</p> <p>✓ المستفيدون : 2500 درهم عن كل مسكن أو 40 درهم شهريا لمدة سبع سنوات.</p> <p>✓ المكتب الوطني للكهرباء: الباقي من كلفة المشروع والذي انتقل من 55% عند بداية البرنامج ليصل حاليا إلى 83%.</p> <p>ويتم اختيار الدواوير المستفيدة من البرنامج باعتماد معايير تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الجماعات وكلفة كهربية كل مسكن، مع العلم أن كل المشاريع تضيف السيدة الوزيرة تتم المصادقة عليها من طرف لجنة إقليمية برئاسة السيد عامل الإقليم وتتكون من رئيس الجماعة المعنية ورؤساء جميع المصالح الخارجية وذلك طبقا لدورية السيد وزير الداخلية التي تحدد مهام هذه اللجنة حيث تتم المصادقة المالية والتقنية، كما يتم تحديد مصدر التمويل خلال اجتماع هذه اللجنة.</p>				
<p>في البداية أشادت السيدة الوزيرة بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها بلادنا بخصوص إحداث المراكز الاستشفائية الجامعية، حيث تم الانتقال من مركزين استشفائيين (إين سينا بالرباط وابن رشد بالدار البيضاء)، إلى أربعة مراكز بإضافة مركز ابن طفيل بمراكش سنة 2001، ومركز الحسن الثاني بفاس سنة</p>	<p>ضرورة إنشاء مستشفى جامعي</p>	<p>الصحة</p>	<p>الجلسة السابعة/ 23 نونبر 2010</p>	<p>08</p>



<p>2009، إضافة إلى المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة الذي هو في طور الانتهاء من أشغال بنائه.</p> <p>وأضافت أن إنجاز أو بناء مستشفى جامعي رهين كذلك بتواجد كليات للطب، التي تعتبر من المحددات الأساسية لإنجاز مستشفيات جامعية، مما يفرض على كل من وزارتي التربية الوطنية والصحة وضع إطار للتشاور والتعاون لتحقيق هذه المشاريع في الأجل المعقولة.</p> <p>وبخصوص إنجاز مشروع مستشفى جامعي بالجهة الجنوبية (أكادير) والذي كان موضوع السؤال فيعتبر أمرا قائما لما تتوفر عليه الجهة من مؤهلات وما يفرضه الوضع الإبيديمولوجي والديمغرافي والجغرافي للمنطقة التي سيغطيها هذا المشروع.</p> <p>وأكدت أن وزارة الصحة عازمة على بناء مستشفى جامعي بمدينة أكادير، وأن البقعة الأرضية المخصصة لهذا المشروع جاهزة، و أن مديرية التجهيزات والصيانة بوزارة الصحة بصدد القيام بالدراسات الأولية، كما عقد مؤخرا اجتماع موسع ضم كل من الوالي ورئيس الجهة والكتاتين العامين لوزارتي التربية الوطنية والصحة من أجل تدارس السيناريوهات الممكنة لإنجاز هذا المشروع. كما أن الوزارة تضيف السيدة الوزيرة تعتزم الشروع في الدراسات الأولية المتعلقة بإنشاء المركز الاستشفائي الجامعي بمدينة طنجة.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه في إطار الانخراط الفعلي للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية لبلوغ الأهداف المسطرة ضمن العقدة/البرنامج الموقعة في أكتوبر 2009، بين المكتب والدولة، أمام جلالة الملك، ولإعطاء دينامية جديدة لعمل المكتب من أجل المساهمة في المجهود الذي تقوم به الوزارة للنهوض بقطاع التعليم العالي وتمميته وتحسين جودة خدماته، ولأجل الاستجابة للطلبات الملحة للطلبة، فإن الأعمال قائمة لإعطاء الانطلاقة ابتداء من هذه السنة، لبناء 5 أحياء جامعية جديدة وتوسيع الطاقة الاستيعابية ل 7 أحياء جامعية وتهيئة وإصلاح 4 أحياء جامعية.</p>	<p>مشكل الاكتظاظ بالأحياء الجامعية وعدم إيجاد سكن للعديد من الطلبة وخاصة الذكور</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p><b>الجلسة السابعة/</b> <b>23 نونبر 2010</b></p>	<p>09</p>



<p>وبالنسبة لمدينة الرباط التي تتوفر على أربعة أحياء جامعية، اثنان منها مخصصان للإناث، فقد ازداد الضغط على الحي الجامعي السويسي الأول بعد تخصيص الحي الجامعي السويسي الثاني للإناث، حيث لم تعد الطاقة الاستيعابية المقدرة ب 1146 سرير تكفي لتلبية كافة الطلبات الإضافية المقدمة والتي تقدر ب 1157 طلب ، تمت تلبية 340 منها (في حين لم يتمكن الحي لحد الآن من تلبية 180 طلب في حاجة ملحة إلى الإيواء، والمجهودات قائمة لإيجاد حل لهذه الطلبات)، وكذلك الأمر بالنسبة للحي الجامعي مولاي إسماعيل التي تقدر الطلبات المقدمة إليه ب 1600 طلب مقابل طاقة استيعابية حالية تقدر ب 900 سرير.</p> <p>ولتدارك جزء من هذا الخصاص، فقد عمل المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية على برمجة توسعة الحي الجامعي السويسي الأول بالرباط بزيادة 700 سرير. أما بالنسبة للحي الجامعي مولاي إسماعيل، فسيتم الشروع في إعادة تهيئة شاملة للحي ستمكن من إضافة 500 سرير.</p> <p>وتجدر الإشارة إلى أنه تمت برمجة بناء حي جامعي جديد بمدينة الرباط سيمكن من توفير 3000 سرير إضافي.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن موضوع إصلاح القضاء أصبح في السنوات الأخيرة من المواضيع التي تطرح تقريبا يوميا عبر الصحف سواء منها اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية.</p> <p>و أنه في إطار تنفيذ مضامين الخطاب الملكي السامي ليوم 20 غشت، عملت وزارة العدل على وضع خطط متكاملة ومضبوطة، تجسد العمق الإستراتيجي للإصلاح الذي نادى به صاحب الجلالة، وقد همت هذه البرامج عدة مستويات منها على الخصوص:</p> <p>✓ <b>أولا، على المستوى المؤسسي:</b> ترمي هذه البرامج إلى دعم استقلالية القضاء وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل القضائية والإدارية والبشرية، وترسيخ التخليق.</p>	<p>✓ إصلاح القضاء</p>	<p>العدل</p>	<p><b>الجلسة السابعة/ 23 نونبر 2010</b></p>	<p>10</p>



✓ **على المستوى الثاني، أي المستوى التنظيمي:** برامج الوزارة تهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة لفائدة المواطن في مجالات ضمان مقومات المحاكمة العادلة، وفعالية ونجاعة القضاء وقربه، ونهج الحكامة الجيدة، وكذا ترسيخ الاحترافية والشفافية، ونزاهة وجودة الأحكام، والرقي بمستوى الخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، وتبسيط المساطر والإجراءات القضائية، فضلا عن تفعيل اللاتمركز لضمان الفعالية والرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية للقضاء وموظفي العدل.

✓ **أما على المستوى الثالث وهو المستوى التشريعي:** فقد أعدت وزارة العدل 23 مشروع نص قانون أو مرسوم، وهي مشاريع تهم مختلف المناحي المرتبطة بالقضاء ومجال الأعمال والسياسة الجنائية، وقد وقع التشاور بشأنها مع مكونات المجتمع وجميع المهتمين بالمجالات التي تعنيها هذه النصوص، تم أحيلت إلى الأمانة العامة للحكومة، وهي في طريقها إلى التنزيل بعد المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة، ثم من طرف مجلس الوزراء.

وأضاف السيد الوزير أن خطاب جلالة الملك خلال افتتاح الدورة الحالية للبرلمان يوم 8 أكتوبر 2010، قد توج مسارات توجهات الإصلاح القضائي بالتأسيس لمفهوم القضاء في خدمة المواطن الذي يكرس في الواقع البعد الاجتماعي للقضاء.

وفي هذا الإطار، نظمت وزارة العدل يوما دراسيا، حضره جميع المسؤولين القضائيين في المغرب، خصص لدراسة المضامين النيرة لهذا الخطاب السامي، وكذا وضع الأسس الكفيلة بتفعيل هذه المضامين التفعيل الأمثل، حيث أعدت وزارة العدل برامج تصب في اتجاه تفعيل مفهوم القضاء في خدمة المواطن، مبنية على المحاور الأساسية التالية:

✓ أولا، عدالة القرب من المتقاضين؛

✓ ثانيا، تبسيط وسرعة المساطر القضائية؛



<p>✓ ثالثا، نزاهة الأحكام وكفاءة القضاة والالتزام بسيادة القانون؛ ✓ رابعا، حداثة الهياكل القضائية والإدارية؛ ✓ خامسا، التحفيز على التنمية. وسعيا لمواكبة مستمرة لتنفيذ هذا البرنامج بتعاون مع مسؤولي المحاكم، أعدت وزارة العدل خطة جديدة، تستهدف التواصل الميداني مع مختلف الفاعلين والمحاكم لمراقبة سير وتقييم هذه المشاريع على أرض الواقع، والعمل جنبا إلى جنب لرفع الصعوبات التي تعترض عمليا التنفيذ.</p>				
<p>أكدت السيدة كاتبة الدولة أنه بعد إرساء البرنامج الاستعجالي للفترة 2009-2012 الذي يروم إعطاء نفس جديد للإصلاح من خلال تطبيق عدة تدابير تم توسيع وملاءمة العرض الجامعي وإنعاش البحث العلمي ومواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي كالموارد البشرية والحكمة، اعتمدت الوزارة هذه التدابير ضمن أفق بعيد المدى يسمح بإنجاز إصلاحات هيكلية تفضي إلى وضع مفهوم جديد لجامعة المستقبل التي ينبغي أن تكسب رهان التوافق ما بين الانتظارات الوطنية ومستلزمات العولمة ومواجهة المنافسة الدولية في ميدان التكوين والبحث.</p> <p>وفي هذا السياق، أطلقت الوزارة دراسة تهم إعداد مخطط مديري لتوسيع عرض التعليم العالي في أفق 2025. وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من هذه الدراسة، وتهم وضع تشخيص لوضعية منظومة التعليم العالي والقيام بالمقارنات الدولية وتقديم العناصر الأولى للرؤية المستقبلية. وسيتم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية الخاصة بالتصميم المدير في أفق 2025 ويشمل:</p> <p>✓ الآفاق الوطنية والجهوية لنمو الطلب على التعليم العالي؛ ✓ مقاييس موجهة لإحداث الجامعات والمؤسسات الجامعية؛ ✓ خريطة استشرافية للجامعات والمؤسسات الجامعية؛ ✓ الوسائل المادية والبشرية الضرورية لتفعيل هذا التصميم المدير؛</p>	<p>✓ المخطط الجديد للعرض الجامعي</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثامنة/ 30 نونبر 2010</p>	<p>II</p>



✓ تقديم اقتراحات لمواجهة إشكالية تأطير منظومة التعليم العالي في أفق 2025

وفي انتظار إنجاز التصميم المديرى الذى يهم أفق 2025، وضعت الوزارة فى إطار المخطط الاستعجالى برنامجا لتأهيل وتوسيع المؤسسات القائمة للاستجابة لتزايد الطلب على التعليم العالى، كما أنها بصدد إنجاز كل المشاريع المبرمجة فى إطار مختلف المبادرات الوطنىة، ومن ضمنها مبادرة 10.000 مهندس وما يعادله، ومبادرة 3300 طبيب.

وفى هذا الإطار، فقد تم تحقيق العديد من الإنجازات، منها على الخصوص:

✓ تخرج 9700 فى إطار مبادرة 10.000 مهندس وما يعادله هذه السنة (97%) من الهدف المسطر)، وىنتظر خلال سنة 2010-2011 تجاوز تكوين 10000 مهندس أو ما يعادله.

✓ تحقيق 100% من الأهداف المحددة من الخريجين فى فترة 2009-2010 فى إطار برنامج ترحيل الخدمات؛

✓ زيادة الطلبة الجدد المسجلين فى إطار مبادرة 3300 طبيب بنسبة 30% بين (2007-2008) وبنسبة ل (2009-2010) انتقل العدد من 1340 إلى 1750.

والجدير بالذكر تضيف السىدة كاتبة الدولة أن الوزارة، وفور الانتهاء من هذه الدراسة العلمىة الأساسىة، ستقوم بالاستشارات الضرورىة مع الأطراف المعنىة، والانفتاح على كل المبادرات والاقتراحات، وذلك قبل وضع الصىغة النهائىة لما ستكون عىله الجامعة المغربىة فى أفق 2025.



<p>أكدت السيدة كاتبة الدولة بهذا الخصوص على الأهمية الخاصة التي أولاها البرنامج الاستعجالي للنقل المدرسي في سياق العمل على تجاوز المعوقات السوسيو اقتصادية والجغرافية التي تحول دون ولوج التعليم الإلزامي. وتهدف أهم التدابير المسطرة في مشاريع الدعم الاجتماعي التي جاء بها البرنامج الاستعجالي بخصوص النقل المدرسي إلى ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• توفير النقل المدرسي بالوسط القروي لأزيد من 50000 تلميذ وتلميذة من خلال؛</li><li>• تعميم النقل المدرسي على صعيد كل ثانوية إعدادية جديدة وكل مدرسة ابتدائية جماعية بالوسط القروي وذلك بتوفير 653 حافلة و25112 دراجة في أفق سنة 2012.</li><li>• البحث عن صيغ أخرى للنقل المدرسي تتلاءم مع الخصوصيات الجغرافية لبعض المناطق المعزولة (دراجات هوائية وعربات وحافلات...)</li><li>• استثمار مختلف إمكانات الشراكة من أجل توفير وتدبير وتمويل النقل المدرسي.</li></ul> <p>وأضافت أن الميزانية التي رصدتها الوزارة للنقل المدرسي بلغت برسم الموسمين الدراسييْن 2009-2010 و 2010-2011 أزيد من 130 مليون درهم لشراء خدمات النقل المدرسي وشراء أو اكتراء الحافلات، منها حوالي 14 مليون درهم مخصصة لشراء أزيد من 17.500 دراجة هوائية، فضلا عن مساهمات الشركاء في هذا المجال. وقد مكنت هذه الإجراءات من استفادة أزيد من 31000 تلميذ وتلميذة، جلهم بالوسط القروي.</p> <p>ولمواصلة تنمية النقل المدرسي بالوسط القروي، وقعت الوزارة خلال الموسم الدراسي الجاري 2010-2011 اتفاقية إطار مع وزارة التشغيل والتكوين</p>	<p>✓ إشكالية النقل المدرسي بالعالم القروي في إطار المخطط الاستعجالي</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثامنة/ 30 نونبر 2010</p>	<p>12</p>
---	---	---	--	-----------



<p>المهني، كما تم توقيع اتفاقيات مماثلة بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والولايات والوكالات الجهوية لإنعاش الشغل والكفاءات. وتهدف هذه الاتفاقية، إلى إتاحة الفرصة للمقاولين الشباب للاستثمار، في إطار برنامج مقاولاتي، في مجال النقل المدرسي بالوسط القروي وبهوامش المدن ابتداء من السنة الدراسية الجارية 2010-2011</p> <p>ويستفيد من هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى حاملي المشاريع في إطار برنامج مقاولتي والأنشطة المدرة للدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كل المتوفرين على الشروط والمعايير المحددة سلفا من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، طبقا للالتزامات الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية الإطار.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه من الناحية السياسية، لا حاجة إلى التأكيد بأننا في حاجة - بطبيعة الحال - إلى أن يعم البث الإذاعي والتلفزي كل ربوع المملكة، انطلاقا من قناعة الجميع بأن الدور الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به وسائل الإعلام، خاصة السمعية البصرية، هو ضروري في ضم اللحمة الوطنية وجعل المواطن يشعر بأنه جزء مكمل لهذه المجموعة الوطنية.</p> <p>أما من الناحية التقنية فإن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة و صوريات (2M)، و منذ بضعة أسابيع (Medi TV)، منشغلون بتوسيع دائرة هذا البث والعمل على أن يعم كل المناطق.</p> <p>وبخصوص وضعية التغطية الإذاعية فيما يتعلق بمختلف القنوات على صعيد الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية، التي تم التركيز عليها في السؤالين، فيتم تأمين البث من خلال محطات التشكيل الترددي، بالنسبة لعدد من المناطق منها بوعرفة، وفكيك، والراشيدية، وأرفود، ورزازات وزاكورة، وذلك بواسطة 18 جهاز للبث، تشمل كل من الإذاعة الوطنية والقناة الدولية والإذاعة الأمازيغية.</p>	<p>✓ غياب البث الإذاعي والتلفزي في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية</p> <p>✓ ضعف البث الإذاعي والتلفزي في بعض المناطق</p>	<p>الاتصال</p>	<p><b>الجلسة الثامنة/</b> <b>30 نونبر 2010</b></p>	<p>13</p>





<p>وأضاف أن الوزارة أعدت مخطط عمل، يشمل الفترة ما بين 2010 و2012، الهدف منه توفير التغطية التلفزيونية والإذاعية للعديد من المناطق المختلفة، بما فيها - بطبيعة الحال - الشرقية والجنوبية الشرقية.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن رؤية 2020 تأتي لتكرس مكتسبات رؤية 2010، ولكن هذه المرة باعتماد مقاربة تصاعدية مبنية على النوعية أكثر منها على الكمية. كما تراعي هذه الرؤية حالة الطلب الدولي والمنافسة في أفق 2020 وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياحة المستدامة والمسؤولية للمحافظة على مواردنا الطبيعية والتراثية.</p> <p>وأضاف أن هذه الإستراتيجية تطمح إلى جعل بلادنا من بين الوجهات السياحية العشرين الأولى على المستوى العالمي عبر مضاعفة عدد الوافدين من السياح الأجانب و مضاعفة عدد المسافرين المغاربة ب 3 مرات ، مع إحداث 200.000 سرير عبر المملكة وبلوغ 140 مليار درهم فيما يتعلق بالعائدات السياحية في أفق سنة 2020.</p> <p>وستلعب رؤية 2020 دورا مهما في مسلسل الجهوية الموسعة الذي انخرطت فيها بلادنا من خلال الارتكاز على ثمان مجالات ترابية، وبالتالي ضمان تنمية سياحية واقتصادية متوازنة لمجموع التراب الوطني.</p> <p>كما سيتم إنجاز ستة مشاريع كبرى مهيكلية، بدعم من الدولة و الجهات و القطاع الخاص، وتشمل "المخطط الأزرق 2020" ، وبرنامج "التراث والموروث الحضاري" ، وبرنامج "البيئة والخضرة" ، وبرنامج "التنشيط والترفيه" ، وبرنامج "السياحة ذات الطابع المحلي" ، وبرنامج "بلادي" كإحدى أولويات رؤية 2020.</p> <p>و بخصوص الاستثمارات الكفيلة بانجاز هذه الإستراتيجية، تم اعتماد ثلاث تدابير تتمثل في إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية بتمويل مشترك بين الدولة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بغلاف مالي يبلغ 15 مليار درهم، الهدف منه رسملة نحو 100 مليار درهم بتمويل من الدول الصديقة</p>	<p>✓ معالم رؤية 2020 السياحية</p>	<p>السياحة والصناعة التقليدية</p>	<p>الجلسة التاسعة/ 14 دجنبر 2010</p>	<p>14</p>



والمؤسسات المالية، هذا بالإضافة إلى تقديم منح مالية لدعم الاستثمار، خصوصا بالمناطق الأقل تنمية، و رصد غلاف مالي بمبلغ 24 مليار درهم من التمويل البنكي الداخلي للمشاريع الأساسية في رؤية 2020.				
أكدت السيدة الوزيرة أن إحداث مستشفى جامعي بالجهة الشمالية يعتبر أمرا قائما اعتبارا لما يفرضه الوضع الإبيديمولوجي والديمغرافي والجغرافي للمنطقة التي سيغطيها هذا المشروع. وأنه على هذا الأساس ستعمل الوزارة خلال سنة 2011 على الشروع في الدراسات الأولية المتعلقة بإنشاء مركز استشفائي جامعي في طنجة بسعة 500 سرير، مما سيساهم لا محالة في توسيع التغطية بالخدمات الاستشفائية من المستوى الثالث، والرفع من القدرات الوطنية في التكوين والبحث الطبيين. وفي انتظار ذلك، تواصل الوزارة توسيع وتأهيل الشبكة الاستشفائية للجهة على غرار باقي الجهات الأخرى خلال سنة 2011، في إطار مشروع "الصحة مغرب 3" الشيء الذي سيساعد لا محالة على التحسين الكمي والكيفي للخدمات الاستشفائية بالجهة.	✓ ضرورة إحداث مستشفى جامعي بجهة طنجة	الصحة	الجلسة التاسعة/ 14 دجنبر 2010	15
أكد السيد الوزير أن مديرية الموانئ والملك العمومي البحري بصدد إعداد دراسة المخطط المديرية المينائي الوطني الذي سيحدد المشاريع المينائية المزمع إنجازها في السنوات المقبلة، وذلك بشراكة مع كافة القطاعات الحكومية المعنية بالإضافة إلى المتدخلين والفاعلين الاقتصاديين في كل جهة من جهات المملكة. وأنه في هذا الإطار تدرس الوزارة حاليا كل المواقع لإنشاء ميناء جديد على الواجهة الأطلسية لمدينة القنيطرة، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التغيرات الاقتصادية الراهنة، وكذلك القدرة الاستيعابية والتنافسية للموانئ المجاورة. ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن نتائج هذه الدراسة خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2011.	✓ إنشاء الميناء البحري للقنيطرة	التجهيز والنقل	الجلسة العاشرة/ 21 دجنبر 2010	16
أكد السيد الوزير أن وزارته قامت بإنجاز دراسة معمقة أفضت إلى تحديد استراتيجية شمولية وبرامج عمل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، محددة	✓ اختلالات قطاع الخدمات اللوجيستية بالمغرب	التجهيز والنقل	الجلسة العاشرة/ 21 دجنبر 2010	17



من حيث الشكل والمضمون، ويمكن تلخيص أهم الأهداف للإستراتيجية اللوجيستكية في:

- **خفض الكلفة اللوجيستكية** مقارنة مع الناتج الداخلي العام لتصبح 15% في أفق 2015 عوض 20% حالياً.
- **الرفع من هامش نمو الناتج الداخلي الخام** وتحقيق نمو إضافي بنسبة تتراوح بين 0,5% و 0,7% سنويا من الناتج الداخلي الخام (أي ما يمثل قيمة مضافة تتراوح بين 15 و 20 مليار درهم).
- **المساهمة في التنمية المستدامة للمغرب** عبر تقليص الأضرار الناتجة عن تدبير غير محكم لأروجة البضائع، بتقليص عدد الأطنان بحوالي 30% في أفق 2016، أي خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بحوالي 35% مع الحد من الاكتظاظ بالطرقات والمدن.

وأضاف أن هذه الاستراتيجية تتبني على خمسة محاور أساسية:

- **تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجيستكية** على مساحة تقدر ب 3300 هكتار، منها 2080 هكتار في أفق 2015، تضم 70 محطة لوجيستكية على صعيد 18 مدينة، وتضم هذه الشبكة خمسة أصناف من المحطات: (محطات للصناديق الحديدية، محطات للتوزيع والخدمات اللوجيستكية لفائدة المقاولات الصناعية والتجارية، محطات لتسويق المنتجات الفلاحية الطرية، محطات للحبوب، ومحطات لمواد البناء).
- **ترشيد وتجميع أروجة البضائع:** الشيء الذي سيؤدي إلى الشفافية وتحكم أفضل في أئمة البيع للمستهلكين، وإلى التقليل من عدد الوسطاء والمضاربة في التجارة وعند التوزيع، وبالتالي المساهمة في حماية القدرة الشرائية للمواطنين.
- **تأهيل وتشجيع بروز فاعلين لوجيستكيين مندمجين:** بفضل الرفع من مستوى عرض الخدمات اللوجيستكية من خلال وضع نظام لتصنيف المقاولات اللوجيستكية، وتأهيل الطلب على الخدمات اللوجيستكية المندمجة من خلال



<p>تشجيع وتحسيس المقاولات للجوء للخدمات اللوجيستية وتقنين استعمالها عبر دفاتر تحملات خاصة.</p> <p>- تنمية الموارد البشرية من خلال مخطط وطني للتكوين في مهن اللوجيستيك: حيث تم تحديد مخطط مفصل وعملي يهدف إلى تكوين 61.600 شخص في أفق 2015، و 173.000 في أفق 2030، وذلك في 19 تخصصا تهم جميع المستويات من أطر التسيير ومهندسين وتقنيين وعمال متخصصين، مما يمكن من تأهيل فئات هامة من العاطلين الحاليين ودمجهم في سوق الشغل.</p> <p>- إحداهن إطار حكامه جيدة للقطاع واتخاذ التدابير التنظيمية الضرورية: وعلى رأسها إحداهن الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستية (أحيل النص الخاص بها على البرلمان للمصادقة)، التي ستسهر على التتبع العملي لتنفيذ البرنامج، وتنسيق إنجاز المناطق اللوجيستية، والسهر على تنفيذ المخطط الوطني للتكوين في مهن اللوجيستيك، كما ستقوم بالقياس والتتبع المنتظم لفعالية الخدمات اللوجيستية عبر المرصد الوطني للتنافسية اللوجيستية الذي سيحدث بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.</p> <p>وقد تم التوقيع بضيف السيد الوزير يوم 20 أبريل 2010 تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على عقد البرنامج للفترة 2010-2015 بين الدولة والاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي يحدد التزامات الأطراف والوسائل المرصودة وكذا تدابير تتبّع تنفيذ برنامج العمل.</p>				
<p>اعتبر السيد الوزير أن مشروع الربط السككي بين مراكش والعيون يندرج ضمن اهتمامات المكتب الوطني للسكك الحديدية، إذ تم اعتماده ضمن التصميم المديرى لتطوير الشبكة السككية، وتم تسطير إنجاز هذا المشروع على المدى البعيد عبر عدة مراحل: مراكش-أكادير (عبر خط سكي ذو سرعة عالية)، وأكادير-آيت ملول، وآيت ملول-تيزنيت، وتزنيت-العيون، بهدف ربط الأقاليم الصحراوية بالشبكة السككية الوطنية، مع تشغيل هذا الخط لنقل المسافرين والبضائع للاستجابة لتطلعات الركاب ولحاجيات الفاعلين الاقتصاديين.</p>	<p>✓ ربط الأقاليم الجنوبية بالطريق السيار والسكك الحديدية</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة العاشرة/ 21 دجنبر 2010</p>	<p>18</p>



<p>وأضاف أن المكتب وعيا منه بأهمية هذا المشروع قام بإنجاز دراسات الجدوى التقنية والمردودية المالية والاقتصادية لإنجاز خط بسرعة فائقة يربط الدار البيضاء بأكادير مروراً بمراكش كمرحلة أولى، وذلك انطلاقاً من كون التقنية السككية المتعلقة بالسرعة الفائقة تعتبر ذات تأثيرات إيجابية هامة بالنسبة للربط بين المدن التي تعرف تباعداً متوسطاً (من 300 إلى 800 كلم)، وقد خلصت مختلف الدراسات إلى نتائج جد مشجعة أهمها على وجه الخصوص:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- ربح مهم للوقت (475 كلم في ساعتين عوض 7 ساعات بواسطة خط عادي) مما يمكن من الرفع من جودة خدمات النقل بالمناطق الجنوبية،</li><li>- فرق معقول من حيث التكلفة بالمقارنة مع الخط الكلاسيكي،</li><li>- نسبة مردودية سوسيو اقتصادية تقارب نسب مشاريع مماثلة بأوروبا.</li></ul> <p>أما بالنسبة لربط الأقاليم الجنوبية بشبكة الطرق السيارة، يضيف السيد الوزير فوزارة التجهيز تعمل على ربط هذه الأقاليم بشمال المملكة بواسطة الطرق السريعة، حيث تم إنجاز الشطر الأول من الطريق السريع الرابط بين أكادير وتزنيت انطلاقاً من جنوب أكادير على طول 20 كلم. وستعطى الانطلاقة خلال النصف الأول من 2011 لشطر آخر ينطلق من برصة البواكر على طول 32.2 كلم، على أن يبلغ طول الطريق السريع بمجمعه في نهاية المطاف (تزنيت) إلى حوالي 78 كلم، وسيشكل هذا المشروع حلقة أولى لربط أقاليم الجنوب بشبكة الطرق السيارة والسريعة بالمملكة.</p>				
<p>شدد السيد الوزير على الأهمية البالغة التي توليها وزارته للسياسة الداخلية، حيث تم في هذا الإطار اعتماد رافعتين رئيسيتين للنهوض بها:</p> <p><b>الأولى</b> تتمثل في الحملات الترويجية لكونوز بلادي: عبر إيجاد صيغة أخرى لها تستند على شراكة بين طرفين من الفاعلين: الفندقيين ووكالات الأسفار، هدفها وضع عرض متعدد المنتج (packages) على طول السنة وتعميمه على أغلب المناطق السياحية في بلادنا، في إطار توفير حصص غرفية مخصصة</p>	<p>✓ تنمية السياحة الداخلية</p>	<p>السياحة والصناعة التقليدية</p>	<p>الجلسة العاشرة / 21 دجنبر 2010</p>	<p>19</p>



<p>حصريا للسياحة الداخلية، وذلك للتغلب على الثغرات التي أبانت عنها هذه العملية في السنوات الماضية.</p> <p><b>وثانيا:</b> مخطط بلادي الذي يعد من أولويات رؤية 2020 التي تعتمد بالأساس على التنمية الجهوية المستدامة. ويطمح هذا المخطط إلى تحقيق 9 ملايين ليلة مبيت في أفق سنة 2012، و إلى تحقيق طاقة إيوائية تصل إلى 30.000 سرير، من خلال ثمان محطات بمختلف جهات المملكة ويتعلق الأمر بمحطات إفران و إيمي اودار بأكادير وسيدي العابد الجديدة. هذا بالإضافة إلى دفعة ثانية تشمل مهدية ورأس الماء بالناظور وواد المالح بينسليمان.</p> <p>ويشمل هذا المخطط كذلك جهة مراكش-تانسيفت-الحوز، وجهة طنجة-تطوان، إلى جانب محطة جديدة ستضاف في إطار رؤية 2020 وذلك بمنطقة "الوسط الأطلسي".</p> <p>وستقدم هذه المحطات منتوجا ملائما لاحتياجات وعادات المستهلكين الوطنيين وبأسعار جد مناسبة.</p> <p>وأضاف أن من أهم ما جاءت به رؤية 2020 كذلك، توفير منتوجات جديدة خاصة بالسياحة الداخلية و يتعلق الأمر بمخطط وطني للفندقية في الهواء الطلق، هدفه تحسين جودة العرض الحالي عبر إعادة تأهيل عشر وحدات موجودة حاليا وخلق قرى ترفيهية جديدة في الهواء الطلق.</p>				
<p>أكد السيد الوزير بهذا الخصوص أن الحكومة وضعت مجموعة من البرامج القطاعية "كبرنامج الإقلاع الصناعي" و "برنامج المغرب الأخضر" و "المخطط الأزرق" تبتغي من ضمن أهداف أخرى، تقليص العجز التجاري. وفيما يخص القطاع الصناعي، فقد تم وضع "الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" كتعاقد بين الدولة والقطاع الخاص ليشكل ضمانة أساسية لتوطيد الالتزامات المتبادلة بين الطرفين في وثيقة واحدة تقدم رؤية مستقبلية لما ستكون عليه الصناعة المغربية في أفق 2015.</p>	<p>✓ تأثير اتفاقيات التبادل الحر على تطور الصناعة الوطنية</p>	<p>الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة</p>	<p><b>الجلسة الحادية عشر / 21 دجنبر 2010</b></p>	<p>20</p>



ويبقى المبتغى الأساسي من هذا الميثاق هو الرفع من تنافسية القطاع الصناعي وتنمية وتنويع العرض المغربي القابل للتصدير والترويج له في الأسواق الخارجية، من خلال تحديد أهداف مرقمة في أفق سنة 2015 منها :

- بالنسبة للتشغيل: إحداث 220000 منصب
- بالنسبة للنتاج الداخلي الخام: تحقيق 50 مليار درهم إضافية
- بالنسبة للصادرات: توسيع الحجم الإضافي للصادرات بمبلغ 95 مليار درهم
- بالنسبة للاستثمار: 50 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة في النشاط الصناعي

وفيما يخص بنيات إستقبال المشاريع الصناعية، فقد وضعت الوزارة تصورا جديدا لبنيات الاستقبال الصناعي سيتم من خلاله إحداث محطات صناعية مندمجة، عبارة عن فضاءات ستسمح باستقبال و تنمية و تطوير المهن العالمية للمغرب.

ويتم إنجاز هذه المحطات بشراكة بين مهني القطاع العام و الخاص في مجال تجهيز وتسويق وصيانة وتسيير هذه البنيات الصناعية. و من المرتقب أن تغطي هذه المحطات جميع التراب الوطني من خلال 22 مشروعا مبرمج على المدى القريب والمتوسط. وقد حرصت الوزارة خلال دراستها على ضمان توزيع عادل و معقلن على جميع مناطق البلاد و تعميم التنمية المجالية المتوازنة، و في نفس الوقت اختيار المدن و المناطق الأكثر تأهيلا لاستقبالها.

ويبقى الهدف يضيف السيد الوزير هو إنجاز فضاءات للاستقبال تستجيب لمتطلبات المستثمرين ورهانات التنافسية الدولية بكلفة تكون في متناول المستثمرين، إذ تساهم الدولة في تمويل هذه الفضاءات سواء في إطار ميزانية وزارة الصناعة أو في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية



<p>والاجتماعية بهدف تخفيض كلفة التجهيز وبالتالي خفض ثمن بيع أو كراء الأراضي الصناعية المجهزة.</p> <p>و هكذا، فالمشاريع المحددة منها ما هو في طور العمل (كازانيرشور و تكنوبوليس) و منها ما هو في طور الانجاز ( فاس شور و تطوان شور ، مكناس،بركان،وجدة ،القنيطرة) و أخرى مبرمجة على المدى القريب و المتوسط و التي ستهتم كل من مدن الدار البيضاء و طنجة و مراكش و فاس و بني ملال و سطات والداخلة والعيون.</p> <p>وستستفيد بعض هذه المحطات الصناعية المندمجة من امتيازات قانون المناطق الحرة مما من شأنه أن يدعم الصادرات المغربية ويساهم بالتالي في تقليص عجز الميزان التجاري.</p>				
<p>أوضح السيد الوزير أنه فيما يخص وادي درعة: للحد من أضرار الفيضانات الموسمية التي قد يعرفها هذا الوادي، قامت الوزارة بإنجاز عدة مشاريع في مجال المحافظة على الأراضي الفلاحية تتعلق أساسا بإقامة حواجز تحويلية لمياه المجاري.</p> <p>وعلى مستوى جهة كلميم- السمارة، التي تتوفر على مساحات مهمة من أراضي الفيض، عرفت السنوات الأخيرة إنجاز 8 مشاريع على مساحة إجمالية 8.560 هكتارا بكلفة إجمالية فاقت 56 مليون درهم.ونظرا للنجاح الذي عرفته هذه المشاريع، وضعت الوزارة برنامجا جديدا يهم 5 أحواض سقوية على مساحة إجمالية تبلغ 19.000 هكتار بكلفة إجمالية قدرها 40,5 مليون درهم.ولهذه الغاية تم برسم سنة 2011 رصد ما مجموعه 39 مليون درهم منها 23 مليون درهم كاعتمادات الأداء و 16 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.</p>	<p>✓ استصلاح الأراضي المجاورة لوادي درعة ووادي الساقية الحمراء</p>	<p>الفلاحة والصيد البحري</p>	<p><b>الجلسة الحادية عشر / 21 دجنبر 2010</b></p>	<p>21</p>





<p><b>وبالنسبة لوادي الساقية الحمراء:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>- على مستوى إقليم العيون: تمت في إطار المخطط الفلاحي الجهوي برمجة إحداث دوائر سقوية على مساحة 160 هكتارا بمناطق تافودارت وونغت والأوان وكرارط الشيخ.</li><li>- على مستوى إقليم السمارة: تم إنجاز 4 بحيرات تلية على وادي الساقية الحمراء أو روافده تصل سعتها الإجمالية حوالي 200.000 متر مكعب، كما تمت برمجة إنجاز 4 بحيرات أخرى ابتداء من السنة الحالية.</li></ul>				
<p>أكد السيد الوزير أن قطاع الزيتون حظي بأولوية خاصة ضمن التدخلات المسطرة في إطار مخطط المغرب الأخضر، حيث تم التوقيع على عقدة - برنامج بين الدولة والمهنيين تروم في أفق سنة 2020 إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- توسيع المساحة المغروسة لتصل 1,22 مليون هكتار؛</li><li>- الرفع من الإنتاج ليصل إلى 2,5 مليون طن من الزيتون و340 ألف طن من الزيوت و320 ألف طن من زيتون المائدة.</li></ul> <p>وتبلغ قيمة الاستثمار المتوقع في هذا الإطار 29,5 مليار درهم، تساهم فيها الدولة بمبلغ 700 مليون درهم سنويا.</p> <p>وأضاف أن هذه العقدة اعتمدت مجموعة من التدابير من شأنها تثمين الإنتاج وتحسين جودته وظروف تسويقه، يمكن إجمالها على الشكل التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- تقديم منحة تحفيزية قدرها 10% من قيمة الاستثمار لإحداث الوحدات الصناعية لعصر الزيتون وتجديد تجهيزاتها؛</li><li>- وضع مقاييس الجودة وتصنيف الإنتاج الوطني من زيت الزيتون وزيتون المائدة؛</li></ul>	✓ تسويق الزيتون	الفلاحة والصيد البحري	<b>الجلسة الحادية عشر / 21 دجنبر 2010</b>	22



- إصدار النصوص المنظمة لمعالجة و تثمين واستعمال مخلفات عصر الزيتون وخصوصا المرجان؛  
- عصرنة قنوات التسويق؛  
- الرفع من الاستهلاك الداخلي ليصل إلى 5 كلغ للفرد في السنة مقابل ما بين 2 و3 كلغ حاليا.  
وعلى مستوى تشجيع الصادرات من منتوجات الزيتون، تم على المدى القصير، الرفع من الدعم الموجه للتصدير من 1.000 درهم إلى 2.000 درهم للطن بالنسبة لمختلف أنواع الزيتون عوض الاقتصار على زيت الزيتون البكر. وسيدخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بأثر رجعي ابتداء من 29 مارس. كما اتخذت الوزارة إجراءات أخرى في أفق 2020 تتمحور أساسا حول :  
- الرفع من كمية زيت الزيتون غير المعبأة باتجاه الأسواق التقليدية لتصل إلى 90.000 طن؛  
- تطوير صادرات زيت الزيتون المعبأة نحو الاتحاد الأوروبي وللأسواق الجديدة لتتناهز 30.000 طن؛  
- تنويع الأسواق وعرض تشكيلات جديدة للمنتوج؛  
- القيام بحملات إخبارية بأهم الأسواق الخارجية، بمعدل حملتين في السنة، للتعريف بالمنتوجات المغربية.  
والوزارة بصدد إنجاز دراسة حول تسويق منتوجات الزيتون قصد إيجاد الحلول للمعوقات التي تحد من ترويجها سواء على مستوى السوق الداخلية أو بالأسواق الخارجية. ومن المنتظر أن تكون نتائج هذه الدراسة جاهزة في أواخر شهر مارس 2011.



<p>أكد السيد الوزير أن مناطق الواحات تحظى بالعناية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. هذه العناية تجسدها الزيارات المتكررة لجلالته لهذه المناطق وإشراف جلالته على تنفيذ عدة مشاريع تنموية على الأصعدة البشرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية؛ كما تجسدها تعليمات جلالته لإحداث وكالة تضطلع بمهام إنجاز برنامج شامل للنهوض بمناطق الواحات وفضاءات الأركان في إطار التنمية المستدامة، وذلك من خلال التنسيق بين برامج مختلف القطاعات وخلق الظروف المواتية للتوفيق وتحقيق الانسجام بين جهود جميع الفاعلين.</p> <p>وتنفيذا لتعليمات جلالته، تم:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- إحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر أركان؛</li><li>- وضع برنامج لغرس 2,9 مليون نخلة في أفق 2020، الذي سيمكن من تكثيف غراسة النخيل داخل الواحات وإنشاء بساتين جديدة عصرية، وتحسين المسارات التقنية ونقل التكنولوجيا، والرفع من الإنتاج ليبلغ 200 ألف طن في أفق 2020 و 350 ألف طن في أفق 2030 بالإضافة إلى تحسين جودة التمور وطرق تسويقها؛</li><li>- التوقيع على عقد - برنامج ما بين الدولة والمهنيين بمناسبة الدورة الثالثة للمناظرة الوطنية للفلاحة بمكناس بتاريخ 21 أبريل 2010 باستثمارات قدرها 7,5 مليار درهم على مدى 10 سنوات.</li></ul>	✓ تأهيل قطاع النخيل	الفلاحة والصيد البحري	<b>الجلسة الحادية عشر / 21 دجنبر 2010</b>	23
<p>أوضح السيد الوزير بهذا الخصوص أن وزارة التشغيل بادرت إلى إعداد مشروع قانون بهدف استكمال تشريع الشغل وتعزيز الترسانة القانونية لبلادنا، حماية لحرية ممارسة الحق النقابي، وصيانة للحقوق الأساسية للأجراء من جهة، وتوضيح المسافة الفاصلة بين الحق والواجب كأحد المرتكزات الأساسية لدولة الحق والقانون من جهة ثانية.</p>	✓ القانون التنظيمي للإضراب	التشغيل والتكوين المهني	<b>الجلسة الثانية عشر / 04 يناير 2011</b>	24



وأنه إعمالاً لمنهجية التشاور التي تعتمدها بلادنا أثناء إعداد القوانين ذات الطابع الاجتماعي، أحالت الوزارة المشروع المذكور بداية سنة 2009 للمركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب وجامعات الغرف المهنية والعديد من المنظمات المهنية ذات الصلة بعالم الشغل، من أجل إيداء رأيها فيه وإغنائه بملاحظاتها واقتراحاتها.

وأضاف أن الوزارة بصدد تحيين صيغته النهائية بناء على الملاحظات والمقترحات التي توصلت بها من طرف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، لعرضه على قنوات المصادقة الدستورية.

ويرمي هذا المشروع إلى صيانة حق الإضراب وعقلنة ممارسته بما يضمن حقوق كل الأطراف، ويساهم في تأطير العلاقات المهنية والحفاظ على بعض المصالح الحيوية للمجتمع، وكما هو معمول به في جل التشريعات الدولية، فقد حدد المشرع شروط وإجراءات ممارسة حق الإضراب، ولأن سير الإضراب قد يكون موضوع خلافات بين الأطراف، فقد تضمن المشروع مسطرة اللجوء إلى السلطة القضائية لمعاينة كل خرق قد يشوب قواعده التنظيمية سواء بطلب من المشغل أو من طرف النقابات والأجراء.

كما حرصت الوزارة يقول السيد الوزير أثناء إعداد المشروع على أن تكون مضامين تلك الشروط مطابقة لما هو معمول به في القانون واجتهادات منظمة العمل الدولية، والتي تقر في وثيقتها "المبادئ المرتبطة بحق الإضراب" ما يلي:

- ✓ إمكانية إقرار الإشعار بسن الإضراب،
- ✓ إمكانية إقرار مسطرة تسوية النزاعات (التحكيم) قبل اللجوء إلى الإضراب،
- ✓ ضرورة احترام حرية العمل بالنسبة لغير المضربين،
- ✓ إمكانية إقرار توفر نصاب محدد للقيام بالإضراب،
- ✓ إمكانية إقرار حد أدنى من الخدمة في بعض القطاعات الحيوية.



<p>أكد السيد الوزير أن حصيلة استراتيجية المغرب الرقمي 2013 مشجعة:</p> <p>- <b>ففيما يتعلق بالإدارة الالكترونية:</b> الغاية منها يقول السيد الوزير تحديث الإدارة والجماعات المحلية، وهو ما يتطلب تطوير حكامه ناجحة لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي عبر إحداث:</p> <p>✓ مجلس وطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي يرأسه السيد الوزير الأول،</p> <p>✓ اللجنة البين وزارية للإدارة الالكترونية،</p> <p>✓ هيئة قيادة الإدارة الالكترونية،</p> <p>✓ مديرية قيادة الإدارة الالكترونية</p> <p>كما تم تحديد مؤشرين رئيسيين لقياس مدى تطبيق وتنفيذ السياسة الحكومية في هذا المجال، وهما:</p> <p>✓ مؤشر قياس الحكومة الالكترونية المعتمد من طرف الأمم المتحدة، حيث حدد كهدف في أفق 2013 الوصول إلى المعدل العالمي أي 0,8، علما أنه تم الوصول خلال هذه السنة إلى المؤشر 0,34.</p> <p>✓ عدد الخدمات العمومية المدمجة عبر الخط، وفي هذا الإطار تمت برمجة 89 مشروع في أفق 2013، منها 18 خدمة بحلول هذه السنة، وباقي المشاريع إما في طور الإنجاز أو مبرمجة.</p> <p>وفي إطار تقليص الفجوة في مجال الإدارة الالكترونية في الشق المتعلق <b>بالخدمات الموجهة للمواطنين</b> هناك:</p> <p>✓ ثلاث خدمات في طور الإنجاز تتعلق أساسا بتطبيق "التأشيرة المؤمنة"، طلب التأشيرة بالنسبة للأجانب، تحديث الحالة المدنية، نظام إدخال المعلومات للتربية، بوابة القنصلية الالكترونية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج، رخصة السياقة والبطاقة الرمادية، نظام المعلومات والحجز السياحي، إضافة إلى 3 مشاريع مبرمجة تهم النظام المندمج للجماعات</p>	<p>✓ مخطط المغرب الرقمي 2013</p>	<p>الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة</p>	<p><b>الجلسة الثانية</b> <b>عشر / 04 يناير</b> <b>2011</b></p>	<p>25</p>
--	----------------------------------	---	--	-----------



المحلية، بوابة تدبير الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية، التسجيل في الجامعات عبر الخط.

✓ **وبالنسبة للخدمات المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية للمقاولات:** هناك 6 خدمات في طور الإنجاز، كتفعيل النظام المعلوماتي للميناء والشباك الوحيد، إحداث المقاولات عبر الخط، تبسيط الضريبة على الدخل، السجل التجاري على الخط، خدمة حماية الملكية الفكرية، إعطاء التصاريح ومطابقة الشواهد الرخص، إضافة إلى خدمة واحدة مبرمجة تتعلق بالضريبة على التسجيل.

✓ **وبالنسبة لتطوير الفعالية وتقليل نفقات الإدارة:** هناك 6 خدمات في طور الإنجاز، كإزالة الطابع المادي عن الطلب العمومي، الإطار العام لانسجام الأنظمة للإدارات العمومية، إقامة محطة للفاعلين في مجال التصديق الإلكتروني (مشروع بريد المغرب النموذجي)، الرمز الموحد للمقاولات، إزالة الطابع المادي عن محاضر الضباط المحررين، إضافة إلى برمجة مشروع يتعلق بأرضية انسجام الأنظمة المستعملة من قبل الإدارات.

**أما فيما يخص إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة:** استراتيجية 2013 تهدف إلى تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على استخدام الأنظمة المعلوماتية بهدف تحسين مردوديتها، وفي هذا الصدد تم تسطير مجموعة من البرامج ك:

✓ تشجيع ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للمعلومات واستخدام الأنظمة المعلوماتية في أفق الرفع من إنتاجيتها (برنامج مساندة حيث يتم تخصيص دعم يصل إلى 60%، تحت سقف 400.000 درهم من إجمالي كلفة اقتناء طول مهنية).

✓ تجهيز 3000 مقاول في القطاعات ذات الرهانات الكبيرة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام.

✓ التحسيس والتحفيز حول اعتماد المبادئ الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في تسيير المقاولات.



<p>أكدت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي أنه لمواجهة النقص في عدد الخريجين تم الإعلان سنة 2007 عن مبادرة تكوين 3300 طبيب كل سنة في أفق 2020، واعتمدت إستراتيجية لتحقيق هذا الهدف في مرحلتين:</p> <p><b>المرحلة الأولى:</b> تهدف إلى الرفع من عدد الطلبة المسجلين الجدد ليصل إلى 1700 طالب خلال السنة الجامعة 2010-2011 عوض 892 طالبا خلال سنة 2006/2007، وذلك بالاستعمال الأمثل للإمكانات المتوفرة في كليات الطب والصيدلة والمراكز الاستشفائية الموجودة بكل من الرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش ووجدة.</p> <p>وتجدر الإشارة إلى أنه تم تجاوز هذا الهدف حيث بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين خلال هذه السنة بكليات الطب والصيدلة 1974 طالبا أي بنسبة انجاز بلغت % 116، مقارنة مع التوقعات.</p> <p>وأنه في إطار هذه المبادرة تم رصد ميزانية للاستثمار بلغت حوالي 75 مليون درهم كل سنة في سنتي 2008 و 2009 وزهاء 90 مليون درهم خلال سنتي 2010 و 2011، كما خصصت لهذه المبادرة مناصب مالية بلغ عددها 349 منصب للتوظيف في سنة انطلاق المبادرة أي سنة 2008، وتم إدماج المناصب المالية لسنوات ما بعد 2008 في إطار البرنامج الاستعجالي حيث تتولى كل جامعة في إطار استقلاليتها وانطلاقا من الأهداف المحددة لها ومستوى استعمال المناصب المالية المتوفرة لدى كل مؤسسة تخويلها حسب الحاجيات.</p> <p>وأضافت إن الزيادة في أعداد الطلبة يترتب عنه ضغط على المراكز الاستشفائية الجامعية. لذا فوزارة التربية الوطنية تعمل بشراكة مع مصالح وزارة الصحة لتعبئة كل الإمكانيات التي توفرها البنيات الاستشفائية لوزارة الصحة في كل الأقاليم المعنية.</p> <p><b>أما المرحلة الثانية من إنجاز المبادرة:</b> فتقتضي توسيع بنيات التكوين الطبي وذلك بخلق كليات ومستشفيات جامعية جديدة. ونظرا لطول مدة تكوين دكتور في الطب التي تبلغ سبع سنوات وإلى الهدف الطموح المحدد للمبادرة و ضرورة الحفاظ بل</p>	<p>✓ تعثر مشروع تكوين 3300 طبيب سنويا</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p><b>الجلسة الثالثة</b> <b>عشر / 18 يناير</b> <b>2011</b></p>	<p>26</p>
---	---	---	--	-----------



تحسين جودة التكوين الطبي، فقد أوصت دراسة الإنجاز التي قامت بها الوزارة بخبرة دولية وبتنسيق مع وزارة الصحة بتمديد مدة تحقيق هدف المبادرة إلى سنة 2023 بدلا من سنة 2020.

وبذلك فإن الوزارتين المعنيتين سنشرعان في إنجاز المرحلة الثانية ابتداء من سنة 2012 إذا ما توفرت الاعتمادات الضرورية لذلك لكي تتمكن المؤسسات الجديدة التي ستحدث تدريجيا من الشروع في تسجيل الطلبة ابتداء من الدخول الجامعي 2013-2014. وفي هذه المرحلة، سيتم إنجاز مشروع أكادير وطنجة تطوان الذي يرتقب أن تستقطب كل منهما حوالي 300 طالب جديد سنويا.

أما بخصوص استعمال مستشفى الشيخ زايد لتأطير الطلبة فإن ذلك يتم حاليا بالنسبة لحوالي عشرة مقيمين موزعين حسب التخصصات.

و أنه انطلاقا من نفس انشغالات السادة المستشارين المحترمين لتعبئة كل الوسائل المتوفرة فإن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والجامعات المعنية بالتكوين الطبي تدرس مع وزارة الصحة إمكانية تعبئة المراكز الاستشفائية المؤهلة لتدريب طلبة مستويات السنة الثالثة إلى السنة السادسة. وعلى سبيل المثال فإن "تدريب الصحة العمومية" (Stage De Santé Publique) تتم في مستويات عمومية تحددها وزارة الصحة.